



فهاد يقترح إنشاء قسم لأمراض كلى الأطفال في مستشفى الجهراء

قدم النائب عبدالله فهاد اقتراحاً برغبة جاه في مقدمته ما يلي: نظراً لمعاناة أهالي مرضى كلى الأطفال من عدم وجود قسم خاص لهم بمستشفى الجهراء وكثرة عدد سكان المنطقة ولحاجة أهلها الماسة لهذا القسم. وتاتبع: لذا فإنني أقدم بالاقترح الجهراء».

برغبة التالي: «إنشاء قسم لأمراض كلى الأطفال متكامل الخدمات في مستشفى الجهراء».

سأل عن استثناءات تخالف القرارات الوزارية في سد العجز الدلال لوزير التربية: هل هناك زيادة أو نقص في عدد المعلمين والمعلمات بالمدارس؟



وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير التربية والتعليم العالي قال فيه: تعتبر انصبة أعداد المعلمين والمعلمات ومقدار تفاوتها بين المناطق التعليمية في وزارة التربية من القضايا الهامة والتي تثبت الخلل الواضح في إدارة العملية التعليمية وذلك بسبب عدم اهتمام وحرص وزارة التربية على معالجتها ووضع الحلول الناجحة لها، وقد أدى ذلك إلى تكديس أعداد المعلمين في مناطق تعليمية على حساب مناطق تعليمية أخرى بسبب التخلات في النقل من داخل الوزارة أو خارجها.

وأنطلاقاً من حرصنا على وضع أيدينا على مواضع الخلل في النظام التعليمي وخاصة ما يتعلق بالمعلم وهو أحد أهم أركان العملية التعليمية وركائزها وبما أن المعلومات الخاصة بالفترة المتوفرة في قطاع التنسيق بالوزارة، لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

- 1- كم عدد الأنصبة وأعداد المعلمين لجميع المعلمين والمعلمات في جميع المواد والمجالات الدراسية للعام الدراسي 2018 / 2019؟ وكذلك جميع المناطق التعليمية؟ وكذلك التعليم الخاص والتوحي والتربية الخاصة؟
- 2- هل هناك زيادة أو نقصان في عدد المعلمين والمعلمات في مدارس المناطق التعليمية؟ كما يرجى تزويدي بالمواد التي يوجد بها عجز؟ وفي أي المناطق التعليمية؟ لجميع المجالات الدراسية؟
- 3- يرجى ذكر الإجراءات التي قامت بها الوزارة لحل هذه المشكلة؟ ماهي الدراسات والمخاطبات إن وجدت؟
- 4- هل هناك استثناءات من الوزارة أو أي مسئول في الوزارة تخالف القرارات الوزارية في سد العجز والنقص في بعض المدارس؟
- 5- هل تم تقييم التفاوت القائم من أنصبة المعلمين والمعلمات وبالأنصص فيما يتعلق بما يتحمله المعلمون والمعلمات من جدول دراسي مقرر لكل معلم وما هو دور الوزارة في معالجة ذلك وبشكل عام ما هي إجراءات الوزارة لمعالجة هذا التباين في الأنصبة.

استفسر عن مخاطبة وزارة الشؤون بشأنها من عدمه عاشور يسأل عن إجراءات البلدية لتنفيذ قرار إغلاق اللجان الخيرية غير المرخصة



وجه النائب صالح عاشور سؤالاً إلى وزير الشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة، عن الإجراءات التي اتخذتها بلدية الكويت لتنفيذ قرار إغلاق اللجان وجمعيات النفع العام والخيرية وفروعها غير المرخصة. وطلب النائب إفادته بالتالي:

- 1- صدر قرار من مجلس الوزراء بإغلاق اللجان وجمعيات النفع العام والخيرية وفروعها غير المرخصة، فما الإجراءات التي اتخذتها بلدية الكويت حيال هذا القرار؟
- 2- هل أجرت بلدية الكويت حصر لهذه الجمعيات المختلفة ومواقعها والجهات التابعة لها مع تزويدي بكشف تفصيلي يبين فيه هذه الجمعيات واللجان الخيرية غير المرخصة ومواقعها وما تم بشأنها.
- 3- هل خاطبتم وزارة الشؤون الاجتماعية حول هذه الجهات غير المرخصة للقيام بالإجراءات اللازمة حيالها؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بنسخة من هذه المخاطبات.
- 4- ما الإجراءات التي تجريها بلدية الكويت حيال هذه التجاوزات؟ وهل وجهت إنذاراً لهذه الجهات؟ وما المدة التي تم إعطاؤها لهذه الجمعيات واللجان الخيرية غير المرخصة تمهيداً لتنفيذ قرار مجلس الوزراء؟

استغرب تقديمها مشروعاً بإلغاء قانون شركة المواشي الثانية العتيبي: الحكومة مستمرة في نهجها الراض للقوانين النيابية

أكد النائب خالد العتيبي أن الحكومة انتقلت من مرحلة عدم تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة إلى مرحلة أخرى متقدمة تتمثل في إلغاء القوانين برمتها الصادرة من مجلس الأمة والتي صوتت عليها الحكومة وأبدت رأيها واخذت وقتاً كبيراً من عمر اللجان والمجلس أثناء المناقشة وقبل التصويت. وأضاف العتيبي أن المشروع الحكومي المقدم إلى مجلس الأمة بإلغاء قانون تأسيس شركة ثانية كويتية كويتية للإنتاج الموالشي الصادر منذ ثلاث سنوات والذي يهدف إلى منع الاحتكار ومنافسة الشركة الحالية لصالح المستهلك دليل عملي على استمرار النهج الحكومي الراض للتعاون معنا في الجانب التشريعي ولدينا آراء على عدم معالجة مشاكل المواطنين بالقوانين التي تصدر من المجلس والتي هي بالإساس اقتراحات نيابية. واستغرب العتيبي الأسباب التي استندت عليها الحكومة في إلغائها للقانون والتي جاءت في المذكرة الإيضاحية، قائلاً كيف تجري الحكومة دراسات اقتصادية لإنشاء الشركة بعد إصدار القانون عند مكاتب استشارات عالمية؟ مشيراً أنه سيتوجه بأسئلة للوزير المختص يستفسر منه عن أسباب التوجه للمكاتب الاستشارية للحصول على دراسة اقتصادية للشركة بعد إقرار القانون وليس قبله، مضيفاً ساطلب بتزويدي بجملة المبالغ التي دفعت نظير هذه الدراسات.

أكد أن علاقته مع الغالبية الساحقة من النواب ممتازة الغانم: دعوت رؤساء اللجان لاجتماع لتفعيل الانجاز التشريعي الاثني المقبل



القضائية. وقال «أن ما يقوم به الموزير مكشوف أمام الناس سواء أدخل معه أجهزة داخل القاعة أو «خرايط»، مؤكداً في الوقت نفسه احترامه لأعضاء المجلس وآراءهم المحترمة، أما غير المحترم والموجهون فلن يرد عليهم باحترام. وأضاف «علاقتي مع الغالبية الساحقة من النواب ممتازة حتى لو اختلفنا في وجهات النظر، أما الموجهون للقيام بأمور لا تليق بالعضو داخل القاعة فإن قدرتي ومسؤوليتي التصدي لهم وسأتحدث معهم باللغة التي يفهمونها». وقال «واضح أمام الشعب الكويتي من يطلع رأياً مخالفاً ومن هو مطلوب منه القيام بأمور غير لائقة داخل القاعة».

التي استخدمها في تصريحه يوم الأربعاء تدل على أخلاقه وأهدافه ولن أنزل إلى هذا المستوى». وأضاف الغانم «أن مسؤوليتي كرئيس تحتم علي عدم مخالفة اللائحة أمام أي أسلوب بذيء، فرسالة الموزير التي احتج أعضاء مكتب المجلس والخبراء الدستوريين من النواب ممتازة حتى لو اختلفنا في وجهات النظر، أما الموجهون للقيام بأمور لا تليق بالعضو داخل القاعة فإن قدرتي ومسؤوليتي التصدي لهم وسأتحدث معهم باللغة التي يفهمونها». وقال «واضح أمام الشعب الكويتي من يطلع رأياً مخالفاً ومن هو مطلوب منه القيام بأمور غير لائقة داخل القاعة».

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن أنه وجه الدعوة إلى رؤساء ومقرري اللجان الدائمة والمؤقتة إلى اجتماع الإثنين المقبل في مكتب المجلس من أجل الاستماع إلى رؤاهم حول تفعيل الانجاز التشريعي، مؤكداً أنه يتفق مع من يقول بأن الإنجاز التشريعي في المجلس لم يصل إلى المستوى المأمول. وأعرب الغانم في تصريح إلى الصحافيين عن ثقته بالاستماع إلى الأفكار والمقترحات المفيدة من النواب والتي يمكن أن تساهم في تفعيل وتسريع إنجاز القوانين. ورداً على سؤال قال الرئيس الغانم «لن ارد على شيعب الموزير واتفق عن الرد على أسلوبه، مشيراً إلى أن الالفاظ

اللجنة الصحية التقت وفد الصداقة البرلمانية السعودية- الكويتية الشاهين: مليار دينار إجمالي مبيعات التعاونيات سنوياً والمستفيدون نصف مليون مساهم

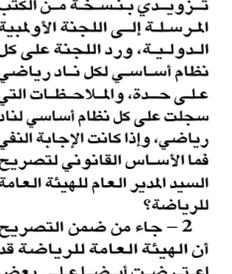


ناقشت اللجنة الصحية بحضور عدد من ممثلي مجلس الشورى السعودي قانوني العمل الخيري والعمل التعاوني في الكويت، وأكد مقرر اللجنة الصحية النائب أسامة الشاهين أن اللجنة تشرفت أمس باستضافة بعض ممثلي مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية الذين يزورون البلاد في هذه الأيام. وقال الشاهين في مؤتمر للصحافيين إن ممثلي مجلس الشورى السعودي حرصوا على الاطلاع على عمل بعض اللجان البرلمانية وكان لنا نصيب في زيارتهم حيث تناقشوا معنا عن قانونين العمل الخيري والعمل التعاوني وأوضح الشاهين أننا قمنا بتبادل الخبرات والتجربة فيما يتعلق بالعمل التعاوني ولحمانيه ونوسيع نطاق المستفيدين منه خاصة وأن العمل التعاوني في كويتنا الحبيبة عريق منذ الأربعينيات وتفق مبيعاته السنوية المليار دينار كويتي بعدد متنسبي واعضاء ومستفيدين من العمل التعاوني وصل الي 500 ألف كويتي وكويتية. وأكد الشاهين أننا لا ننسى دور العمل التعاوني في العزوة العراقي الغاشم عندما قاموا بتفعيل جميع جوانب الحياة والخدمات العامة للشعب الكويتي مشيراً الي أن الجانب الخيري احذ ايضا نصيبا من مناقشات اجتماع اليوم مع الجانب السعودي وتحديات العمل الخيري بعد احداث 11 سبتمبر



وذكر الشاهين انه بفضل الله وباهتمام الشعوب بأهميته فأننا نتقلنا من التصييق الي التنظيم الذي ساهم بزياده الإقبال علي العمل الخيري ليوصل رسالته الحضارية في العالم الاسلامي وعموم الارض والعمل الخيري الذي يعتبر مشروعا بقانون مقدم من الحكومة منذ شهر فبراير الماضي حيث قمنا بالالتقاء بممثلي اللجان الخيرية والحكومة واقتراح بقانون نيابي مقدم من الدكتور محمد الحريش وعبدالله فهاد ومحمد الدلال والحميدي السبيعي ومحدثكم وأكد الشاهين ان هناك تطابقا كاملا ما بين الآراء ما عدا مسالنتين فبئتين تتعلق حول الشروط المفروضة للاعضاء بالإضافة الي جواز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس اداره وسنتنظر الرأي القانوني في الاجتماع المقبل وبين الشاهين ان قانون العمل الخيري هو إضافة لدولة الكويت خاصة وان قانون تنظيم جمع الاموال للأغراض العامة منذ عام 1959 وهذه فجوة كبيرة في التشريعات ولذلك نحن نحتاج سد هذا النقص وتنظيم العملية لحماية حقوق المتبرعين وضمانه وصول الاموال لمستحقيها مؤكدا فخره بالعمل الخيري في الكويت وسمو الامير والحكومة ومجلس الامه بتسابقون في توفير الدعم وترسيخ العمل الخيري في الكويت حيث توج هذا العمل بإعلان سمو الامير قائدا انساني عالميا والكويت هي مركز انساني عالمي مشيراً الي أننا سنعمل لحل في تحقيق الصالح العام في اجتماعنا القادم وانا لن نضيق على اصحاب العمل الخيري لافتا الي أننا استمعنا الي وجهات النظر الحكومية ومكتب اللجنة ويانتظار آراء ووجهة نظر اللجان الخيرية بعد الانتهاء من اضافة التعديلات النيابية على قانون الصحة النفسية الذي اقر في مداولته الاولى لإضافتها قبل اقرارها في المادولة الثانية.

في سؤال الى وزير الدولة لشؤون الشباب الباطين يسأل عن تعليق «الأولمبية الدولية» على الأنظمة الأساسية للأندية الكويتية



وجه النائب عبد الوهاب الباطين سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبيري، عن الأنظمة الأساسية للأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة التي أرسلت إلى اللجنة الأولمبية الدولية، ورد اللجنة على كل نظام.

ونص السؤال على ما يلي: صرح المدير العام للهيئة العامة للرياضة بأن الهيئة العامة للرياضة أرسلت نسخة من النظام الأساسي لنادي القادسية المعتمد من الجمعية العمومية، وأن اللجنة الأولمبية الدولية وكذلك الهيئة العامة للرياضة اعترضوا على بعض مواد النظام. ولذا يرجى إفادتي وتزويدي

تزوذي بنسخة من الكتب المرسله إلى اللجنة الأولمبية الدولية، ورد اللجنة على كل نظام أساسي لكل ناد رياضي على حدة. والملاحظات التي سجلت على كل نظام أساسي لناد رياضي، وإذا كانت الإجابة النفي فما الأساس القانوني لتصريح السيد المدير العام للهيئة العامة للرياضة؟

- 1- هل أرسلت نسخة من جميع الأنظمة الأساسية للأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة إلى اللجنة الأولمبية الدولية؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى

الوقيت يكرم عدداً من ضباط حرس مجلس الأمة



كرم الأمين العام المساعد لشؤون الحرس في مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت عدداً من ضباط حرس مجلس الأمة وذلك لإجتيازهم بنجاح دورة الشرطة العسكرية للضباط رقم 22 بحضور مدير إدارة الشؤون الأمنية المقدم بدر المطوع. وعقدت الدورة في الجيش الكويتي في قيادة الشرطة العسكرية خلال الفترة من 11 نوفمبر 2018 إلى 10 يناير 2019. ونال الملازم أول إبراهيم عدنان شهاب المركز الثاني في الدورة وحصل على درعين احدهما في الضبط والربط العسكري والأخرى في الرياضة، فيما حصل الملازم عبدالله محمد الشهاب على المركز الثالث في الدورة التي تأتي في إطار رفع كفاءة حرس مجلس الأمة والارتقاء بجهازيتهم إلى أعلى مستوى.